

ملخص جلسة النقاش النظري: "الاسلام السياسي"

١ - مدخل للنقاش :
=====

(١) ليس المطروح هنا الدخول في نقاش حول المسألة الدينية في حد ذاتها، من حيث هي عقيدة أو أيديولوجية أو من حيث هي شعائر وعبادات .. بل المطروح مناقشة الاسلام السياسي باعتباره مصطلحا يشمل التيارات أو الحركات اسياسية التي تجعل من الاسلام وعاءا لاطروحاتها السياسية والفكرية .. اى تلك التيارات أو الحركات التي تتقمص الاسلام في طرحها لمشروعها المجتمعي الجديد أو للدفاع عن الاوضاع القائمة، ومهما كان حسن النية في هذا التقمص نفسه . فالامر اذن لا يتعلق بنقاش حول الاسلام كدين . بل بتيارات وجماعات سياسية بالدرجة الاولى، خلفيتها النظرية وأرضيتها الفكرية هي الاسلام . ان هذا التحديد ضرورى لتناول التيارات الاسلامية، تناولا صحيحا، كقوى سياسية وفي اطار صراع سياسي ملموس وليس كظواهر خارج الحزبية والتحزب أو فوق الصراع الطبقي . .

(ب) يمكن التمييز داخل الاسلام السياسي، بين توجهين أساسيين : توجّل أول يدافع عن الاوضاع القائمة ويتسعمل الدين لاضفا' المشروعية على هذه الاوضاع . وتوجه ثان على النقيض من ذلك ، غير راض عن الاوضاع القائمة، بحجة انحرافها عن الدين وابتعادها عن المثل والتعاليم الدينية الاصيلة . وما بين هذين التوجهين، هناك من يهرب من الواقع المذكور ومن الالتزام بهذا الشكل أو ذاك، بالعيش على أمل سعادة الجنة .

ومن الواضح أنه ليس هناك اتجاه ثوري دائم أو آخر مهادن ورجعي ثابت .. فموقف الحركات الدينية من الاوضاع القائمة يتغير بتغير موقعها من السلطة، داخلها أو بجانبها من جهة، خارجها أو ضدها من جهة ثانية . والتاريخ الاسلامي العربي ملي' بالنماذج عن الحركات التي كانت ثورية تمردية في بداياتها، لكنها تحولت في الطريق أو لغى وصولها الى سدة الحكم الى رجعية : الحركة الوهابية في الجزيرة العربية .. السنوسية .. المؤسسة الدينية في ايران مؤخرًا . .

فالتصنيف داخل الاسلام السياسي بين يمين ويسار، هو عامة تصنيف مؤقت، ومن الناحية العلمية تصنيف تبسيطي نوعا ما، ويجب ان لا يحتمل أكثر مما هو قادر على حمله كمضمون . ذلك أن الموقف من وضعية ظرفية محددة غير كاف لوحده لاطلاق صفة التقدمية واليسارية مثلا على هد التيار الاسلامي أو ذاك . فهنا أيضا، يجب أن يأخذ البرنامج السياسي لهذه التيارات، المكانة الاولى في اى عملية تقييم أو تصنيف جديدين .

(ج) ولتوضيح تبسيطية التصنيف ما بين يمين ويسار، داخل الحركات السياسية الاسلامية، وخطورة استعماله دون تدقيق واحتراز، تجب الاشارة الى الثوابت والمنطلقات التي تشكل مرجعا دائما سوا' بالنسبة لخدام الاوضاع القائمة أو لمن يضعون انفسهم في خندق المعارضة والمواجهة :

(١) أزمة المجتمع ومشاكله، ترجع في المقام الاول لاسباب اخلاقية وروحية، أكثر من كونها نتاج لاوضاع بنيوية اقتصادية اجتماعية . فكما أنخدام أنظمة القهر يحاربون الفكر التقدمي، بحجة أنه مستورد وتخريبي ومس بالمقدسات وبالاصالة، فان المعارضة الاسلامية، وفضلا عن موقعها المعادى الصريح للاشتراكية العلمية، تركز على فساد السلطة لانحرافها عن التعاليم الدينية، وكذلك لتقليد الغرب ومحاكاته (خروج المراتل للعمل، الابناك، الخ ..) .

(٢) ينطلق هذا النقد للجديد ولكل ما لا يخضع للقالب الفكرى الجامد، من أسطورة المجتمع الاسلامي الامثل والاصلي وكان المجتمع المثالي، الخالي من اى فساد والمتسم بالعدل والعدالة سبق وأن تحقق فعلا في عهد من العهود الغابرة، الشئ' الذى لا تثبته اية دراسة، بل وتكذبه كل الدراسات التاريخية وأساسا منها تلك الدراسات الموضوعية من طرف مفكرين لا مجال للتشكيك في اسلاميتهم .

(٣) والاهم أكثر مما سبق هو اعتماد الحركات الاسلامية السياسية على مبدأ الحاكمية لله، أو نظرية الحق الالهي في الحكم، كحل لمشكلة السلطة . وهذا الامر نجده ساريا حتى بالنسبة لتيار مثل الاتجاه الاسلامي في تونس، الذى يصرح باقتناعه بالتعددية السياسية واللعبه الديمقراطية .

فحاكمية الله المطلقة تجعلهم خلقاءه وخل

فحاكمة الله المطلقة تجعلهم خلقاً، وخلفاء أنبيائه في الأرض، وهم وحدهم القادرين على الحكم باسم الله لانهم وحدهم المتفردين بامتلاك الحقيقة نظرياً (الدين) وممارسة (عبادة وسلوك) . . ويقول المفكر الباكستاني أو الأعلى المودودي : " ان الشعب ليس حراً في اختيار نظام الحكم الذي يريد . . فهم معرضون للخطيئة ما لم يلاموا أنفسهم بحكومة تقوم على أسس دينية" . . ويقول الغنوشي، من زعماء الاتجاه الإسلامي بتونس : " لقد كان الانسان وسيبقى ابداً في حاجة الى النبوة لكي يفقه معنى وجوده وليستبين نهج حياته ولقد يمد دور الخلافة" . . وباعتبار ان باب النبوة اغلق نهائياً، فان الغنوشي يضيف : " ان احد شرطي خلود الاسلام وبقاؤه هو ان الله قد تكلف بمنح الامة الاسلامية رجالاً أكفأ أقوياء، يرثون الانبياء" . . .

وهناك مقولة للمرشد العام للاخوان المسلمين، يوضح فيها مفهومهم لمسألة الشورى، حيث يقول : " ان اهل الشورى يكونون اما من رجال الدين واما من الرجال المتمرسين على القيادة مثل رؤساء العائلات والقبائل، ولا تكون الانتخابات بمقبولة الا اذا ما اسفرت عن اختيار اناس من هذين الصنفين" .

وكنموذج قريب ومستجد، هناك التجربة الايرانية، تجربة الجمهورية الاسلامية. لقد جاء في المادة الرابعة من دستورها : " يجب أن تكون كافة القوانين والمقررات المدنية والجزائية والمالية والاقتصادية والادارية والثقافية والعسكرية وغيرها قائمة على الموازين الاسلامية، وهذه المادة حاکمة على الاطلاق كافة مواد الدستور والقوانين والمقررات الاخرى. تحديد هذا الامر من مسؤولية الفقهاء" . . وتأتي المادة الخامسة لتحديد صلاحيات البث في الملازمة مع الموازين الاسلامية. تقول هذه المادة : " تكون ولاية الامر والامة في غيبة الامم المهدي عجل الله فرجه في جمهورية ايران الاسلامية، للفقهاء العادل التقى العارف بالعصر، الشجاع، المدير والمدبر" .

(٤) ان حل مشاكل المجتمع بالاعتماد على التعاليم الدينية يطرح اذن، تحديد من له الصلاحية والقدرة على قراءة وتفسير وتطبيق تلك التعاليم، وهذا الامر ليس في متناول أي احد، بل هو حصر على "رجال اقيوا" يرثون الانبياء" . . كما يقول الغنوشي . من هنا تتضح حقيقة ان المشروع الاسلامي-السياسي، هو مشروع اوتوقراطي في عمقه، مهما ابدى من اعتراض على المظالم القائمة. وهذا دون التطرق الى بعض الدعوات التي تلح على التطبيق الحر في للعقوبات الاسلامية، كقطع يد السارق مثلاً . .

هـ) ان التعامل مع الظاهرة الاسلامية - السياسية، مسألة جد دقيقة. فمهادنتها ومغازلتها، كما يفعل البعض، بحجة انها ايضا ضحية للقمع وفي موقع المعارضة، لا يمكن ان تؤدي سوى الى ترسيخها واعطائها طابع الشرعية النضالية كمشروع مجتمعي . وهذا التعامل هو تعبير في الواقع عن سلبية انتهازية، تعتقد انها قادرة على احتواء الظاهرة بهذه الطريقة، ناسية او متناسية انها تدفع مقابل ذلك تنازلات غير بسيطة وخاصة على المستوى الايديولوجي والاسراتيجي . فتلافي المواجهة معها تكتيكية لا يلغي ابدا مهمة المواجهة الايديولوجية والفضح اذاتها، بابرار ما هو جوهرى في المشروع التقدمي : الديمقراطية السياسية الحق، القائمة على الديمقراطية بضمائنها الاقتصادية والاجتماعية، كاطار واحد واوحد لحرية المعتقد بالمعنى الفعلي للكلمة، لا بمعنى استبدال تسلط بتسلط آخر، لن يشفع له غطاءه الديني الاخلاقي في ذلك .

و) ان الصرامة الايديولوجية، لا تعني افتعال المعارك والدخول في حروب "دنكيشوتية" في هذا المجال . فليست معركتنا في العالم العربي حول الله، وانما ينبغي ان تكون اساساً ضد الشيطان، شيطان الجهل والتخلف والاستغلال والاستعمار والصهيونية" . . " ان جوهر القضية الماركسية ليس نقد السماء وانما نقد الارض. والماركسية ليست مؤسسة لنشر الاحاد. انها نظرية نضالية من اجل تغيير الحياة وتجديدها" . (محمود امين العالم) . . .

٢ - ملخص النقاش العام :

- ركزت بعض التدخلات حول المصطلحات المستعملة في العرض، بما فيها العنوان "الاسلام السياسي" باعتبار ان الاسلام "دين ودنيا"، وبالتالي، لا يمكن تصور فهم للاسلام بدون مضمون سياسي . هذا مع العلم ان الحقل الديني والحقل السياسي يتبادلان التأثير والفعل المباشر في المغرب تحديداً، حيث تمكنت الطبقة الحاكمة من توظيف العامل الديني باستمرار لصالح خدمة سياستها، كذلك كان الشأن بالنسبة لحزب الاستقلال، في مشطوى آخر، خاصة خلال مرحلة الكفاح الوطني ضد الاستعمار .

وإذا كان الاسلام يحمل حتماً مضموناً ومفهوماً سياسياً، فان غالبية الجماهير الشعبية التي تعتنقه لا تعي ذلك بالضرورة، وعندما تمارس عقيدتها الدينية هذه، فانها لا تتصور انها تمارس "السياسة"، بل على العكس من ذلك، فان الاغلبية الساحقة تعتقد انها تعبد الله وحده بعيداً عن أي عمل سياسي .

- ومن ناحية اخرى، فان الحديث عن الاسلام يستلزم التطرق للموضوع من جانبه التاريخي، والالمام بتطورات الدولة

الإسلامية منذ نشأتها الى حدود الظرف الراهن، باعتبار ان الفكر الإسلامي ليس خطابا مجردا، بل جزءا لا يتجزأ من البنيات الاجتماعية. كما ان تحليل ظاهرة استعمال الإسلام كأيديولوجيا من طرف بعض الحركات السياسية "الإسلامية" في عصرنا الراهن يتطلب تحليل هذه الظاهرة منذ بروزها في العشرينات، والإحاطة بمختلف الإفرازات والاتجاهات المتفرعة عنها، والقوى والتوجهات الفعلية والموضوعية التي تمثلها. وهذا التحليل يجب ان يركز بشكل خاص بالنسبة لواقعنا المغربي، على كيفية استعمال الدين من طرف الطبقة الحاكمة لتمتين سلطتها من جهة، وحول المعرفة الدقيقة لتوجهات ومكونات وتأثيرات المجموعات السياسية التي تتحرك حاليا باسم الإسلام: (الشبيبة الإسلامية، المجاهدين، جماعة الدعوة... الخ).

- وسجل النقاش أيضا ضعف المعالجة لدى الحركة التقدمية بالنسبة لهذا الموضوع. بما في ذلك حزبنا الذي تعرض للقمع والمضايقة باسم الإسلام، وذهب أعداؤه (الطبقيون الى حد تنظيم اغتيال أحد قاداته البارزين الشهيد عمر بن جلون، تحت غطاء العمل "الإسلامي"... وما يزيد من خطورة غياب معالجة سديدة لدى حزبنا والحركة التقدمية عموما للمسألة الدينية، هو المكانة البارزة التي يحتلها الدين الإسلامي في مجتمعنا تاريخيا وحاضرا (جميع تأسست وحكمت ثم انمحت باسم الإسلام، دور السلفية في انبعاث الحركة الوطنية... الخ).

- والملاحظ ان القوى الرجعية غالبا ما تشجع نشأة وتطور الجماعات السياسية "الإسلامية" (، بهدف توجيهها ضد الحركة التقدمية عن طريق التحريض ضد "الإلحاد" أو بواسطة التلغيم والتوجيه من الداخل، لكن غالبا ما تنقلب هذه اللعبة ضد أصحابها، فتزيغ هذه الجماعات عن الاطار الذي حدد لها وتهدد - ولو بشكل عشوائي، وفي شروط وظروف معينة - مصالح الرجعية المحلية والعالمية. وهذا ما يجعل هذا الأخيرة تتخذ مواقف مفايرة من الحركات الإسلامية حسب مصلحتها الظرفية مثلا: الموقف من السلطة في إيران، من جهة، والحركة الإسلامية في أفغانستان من جهة ثانية).

- (آثارت بعض التدخلات ظروف نشأة الإسلام كديانة (استفادت من سابقاتها، وشكلت القاعدة الفكرية لبناء حضارة ذات الإشعاع العالمي ومن ثم ضرورة تحديد مفهومنا للحضارة والتراث باعتبار شعبنا جزءا لا يتجزأ من هذه المسيرة التاريخية. خاصة ان الموضوع أصبح موضوع الساعة مع بداية احتلال الحركات الإسلامية لمواقع جماهيرية سوا في بلادنا أو في مختلف أنحاء الوطن العربي بما فيه فلسطين المحتلة. ومن ثم فان اشكالية الإسلام لم تعد اشكالية هامشية بل ان في معالجتها اجوبة على قضايا قد تطرح في نضالنا اليومي وفي صميم تعاملنا مع الساحة الجماهيرية.

- وللتوضيح، فان حزبنا ليس مطالب بموقف من الإسلام كدين - لان هذا المشكل مغلوط تماما - بل تحديد كيفية التعامل مع ظاهرة العمل السياسي باسم الإسلام. وبداية معالجة هذه الاشكالية تكمن في البحث عن الدوافع الموضوعية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تقود الى بروزها خاصة في المجتمعات المستعمرت وشبه المستعمرة، اذ الملاحظ ان هذه الحركات تبرز وتترعرع وسط الجماهير الشعبية في ظروف القهر الاقتصادي والاستيلاء الفكري والثقافي وفي ظروف النكسات السياسية الكبرى (مثلا، ظروف احتلال فلسطين في ١٩٤٨، وهزيمة ١٩٦٧، واجتياح لبنان ١٩٨٢، أو دور الإسلام في الحركة الوطنية خلال مرحلة الاستعمار المباشر في المغرب العربي).

واضافة الى ضرورة الإحاطة بالدوافع الموضوعية التي تكمن وراء بروز الحركات السياسية الإسلامية، خاصة في مراحل ضعف الحركة التقدمية، تطرح مسألة الاجابة عن الموضوع من الزاوية الأيديولوجية بالوضوح الكافي الذي يسمح للمناضل التملح بالموقف السليم في ممارسته الجماهيرية.

- والجدير بالإشارة أن العالم الإسلامي يشمل مليار نسمة تقل أعمار ٦٥ ٪ منها عن عشرين سنة. أما الوطن العربي، فانه لا يشمل سوى ١٠ الى ١٥ ٪ من مجموع المسلمين في العالم. وفي العالم الإسلامي برزت عدة تيارات وقوى سياسية تحركت وتتحرك باسم الإسلام. منها من استطاعت استلام السلطة (إيران، باكستان، السودان) ومنها من شكلت وتشكل تيارات وقوى ذات اتجاهات مختلفة من أقصى اليمين الى أقصى اليسار (الجماعات المتزمتة التي تعمل بشكل مباشر مع الامبريالية والرجعية، الاتجال الليبرالي الذي شكله الاخوان المسلمون في سوريا مثلا، الاتجاهات اليسارية المتطرفة التي تدعو عشوانيا الى "الثورة" عن طريق العنف والجهاد...).

خلاصات النقاش:

- ليس المطروح على حزبنا اتخاذ موقف من الإسلام كدين، لانه يتبنيه الاشتراكية العلمية قد اجاب ضمنا عن الموضوع وحسه.

- نحن نسعى الى تغيير الواقع الحالي، اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا، فمن المفروض علينا اذن تحليل هذا الواقع تحليللا ملموسا دقيقا، وبالتالي ضبط واغناء وتعميق تحليلنا حول التشكيلة الاجتماعية، وضمن ذلك دور الدولة والإسلام. وواقع وتاريخ القوى التي تتحرك باسم الإسلام (أجهزة الدولة نفسها، الزوايا والطرقية، الجماعات التي تدعي اليسارية...).

- وبناءً على هذا التحليل الملموس للواقع الملموس، نحدد مواقف عملية من مجمل هذه القوى وتجلياتها التطبيقية، ونترجم تلك المواقف على الساحة النضالية .

- إلا أن تعقد الموضوع وتداخل مستوياته الأيديولوجية والثقافية والتاريخية يفرض علينا أحداث تراكمات في التحليل أولاً، وعدم التسرع بعفوية في طرح الإجابات . ونقصد بالتراكمات : ضرورة دراسة التاريخ العربي الإسلامي دراسة علمية موضوعية والوقوف عند أسباب ظهور ونمو الحركات الإسلامية والتعرف عليها تاريخياً وحاضراً معرفة عينية، وبحث الدوافع والحاجات الموضوعية، اقتصادياً وثقافياً، التي تدفع أوسع الجماهير الشعبية المسحوقة إلى الالتجاء إلى الدين كحاجة روحية أساسية، ومن كل هذا نستخلص مواقفنا وسلوكنا في مجتمع تتبنى فيه الأغلبية الإسلام كمعتقد ودين .

- وهذه المهمة الأيديولوجية لم تعد هامشية في برنامجنا، بل أصبحت تطرح نفسها بالحاح، باعتبار أن أي فكر أو معتقد أو ظاهرة ثقافية ليست مفصلة عن الواقع المادي الذي نريد تغييره . والإسلام تحديداً يمكن أن تستعمله مختلف الطبقات لكنه ليس بفكر معلق في السماء أو غير تطبيقي .

- بناءً على هذا كله، يوصي مجلس الإقليم الخلايا الحزبية بتنظيم حصص للنقاش حول ظاهرة القوى السياسية التي تعمل باسم الإسلام، والبدء بأحداث التراكمات الضرورية التي دركنا بتنظيم عروض ونقاشات نظرية حول المحاور الآتية (كمقترحات) :

• تاريخ الحركة الإسلامية منذ نشأتها

• الحركات "الإسلامية" في عصرنا الراهن (من مطلع العشرينات إلى الآن)

• الحركات الإسلامية في المغرب .

- أن العطاءات النظرية الملموسة والتقدم العملي نحو أحداث تراكمات في التحليل حول المحاور التي دركنا، هي التي

ستمكننا من استكمال الوضع في خطنا الأيديولوجي الشامل .